الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٢٢
المعقودة يوم الجمعة
١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثانية والعشرين

الرئيس : السيدة (إسبينوسا) (المكسيك)

المحتويات

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.3/51/SR.22
16 April 1997
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع) (A/51/12، و A/51/12/Add.1، و A/51/341، و A/51/367، و A/51/545 و A/51/206-S/1996/539)

١ - السيد مرداد (المملكة العربية السعودية): قال إن النزاعات العرقية والوطنية، التي أدت الى العنف، والارهاب والتدمير في أقاليم كثيرة، هي السبب الرئيسي في الحالة المأساوية للاجئين والمشردين. وتدين المملكة العربية السعودية العنف العرقي بجميع أشكاله وتدعو جميع الدول الى مكافحة هذه الظاهرة. وتسير المملكة العربية السعودية على هدى المبادئ الإنسانية العربية والاسلامية، ومبادئ حقوق الإنسان التي كرستها المنظمات الدولية والإقليمية والقواعد والمعاهدات الدولية.

٢ - وأردف قائلا إن مسؤولية منع التشرد القسري تقع على عاتق المجتمع الدولي. الذي يجب عليه، بالإضافة الى ذلك، أن يقدم معونة إنسانية ومالية إلى البلدان المتأثرة مع مراعاة أن التدابير المتخذة لبلوغ هذا الهدف يجب أن تشكل جزءا من استراتيجية عامة لتعزيز السلام، والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان.

٣ - وأضاف قائلا إن المملكة العربية السعودية تثني على العمل الذي تضطلع به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وخاصة الأنشطة التي تضطلع بها المفوضية لتحقيق الحماية الدولية لهؤلاء اللاجئين. بيد أنه كي يمكن للمفوضية أن تضطلع بعملها الإنساني يجب على المجتمع الدولي أن يزودها بالموارد الكافية. وفي هذا السياق، ينبغي زيادة التعاون بين المفوضية والمنظمات الدولية الأخرى ذات الطابع الإنساني بغية تحسين التنسيق بين أنشطة الإغاثة والتنمية.

٤ - وتابع قائلا إن المملكة العربية السعودية تلاحظ مع الأسف معاناة اللاجئين في جميع أنحاء العالم، وبخاصة معاناة اللاجئين الفلسطينيين. وهؤلاء اللاجئون المشردون بشكل غير مشروع، ما زالوا يحتجزون احتجازا تعسفيا، ويعيشون في أحوال ضارة بسلامتهم البدنية والنفسية. ورغما عن أن اسرائيل أوت الآلاف من اللاجئين اليهود في فلسطين، فإنها ترفض تطبيق نفس القواعد الدولية التي تضمن عودة الفلسطينيين الى ديارهم. وقد رفضت اسرائيل مواجهة هذه المشكلة من منظور سياسي وركزت على جوانب إنسانية مما يطيل من أمد معاناة اللاجئين الفلسطينيين. لذا، تحث المملكة العربية السعودية الدول الأعضاء على ممارسة الضغوط اللازمة على اسرائيل كي تحترم حقوق اللاجئين الفلسطينيين غير القابلة للتصرف. وفي نفس الوقت، تطلب الى الدول الأعضاء دعم الأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها المفوضية من أجل اللاجئين الفلسطينيين. والتي ساهمت فيها المملكة من جانبها بمبلغ ١,٢ مليون دولار.

٥ - ومضى قائلا إن حكومة الملكة العربية السعودية قد أذنت للمفوضية بالاشراف على حالة اللاجئين المقيمين في المملكة ومنحت المركز الدبلوماسي لممثليها كيما يمكنهم الاضطلاع بمهامهم على النحو الواجب. وهي تتعاون، في نفس الوقت، مع المفوضية من أجل التوصل الى حلول مناسبة لمشاكل اللاجئين الموجودين تحت حمايتها. وجدير بالاشارة أن المملكة العربية السعودية هي البلد الوحيد الذي يتحمل جميع نفقات اللاجئين به دون مساعدة بلدان أو منظمات دولية أخرى. وبالإضافة الى تحملها نفقات كفالة اللاجئين، فهي تقدم اليهم خدمات ممتازة في مخيماتهم، وتحترم جميع حقوقهم الإنسانية، كما اعترف بذلك مكتب المفوضية في الرياض. واختتم كلامه بأن طلب من المجتمع الدولي أن يفعل كل ما بوسعه لتخفيف معاناة اللاجئين، وحث البلدان المستقبلة على تهيئة الأحوال اللازمة التي تكفل العودة الآمنة للاجئين وإعادة إدماجهم في المجتمع وحث المنظمات الدولية على زيادة فعاليتها وتحسين تنسيق المساعدة الدولية.

٦ - السيد محمود (السودان): قال إن السودان كان من أوائل الدول الأفريقية التي وقعت على الاتفاقات والمعاهدات الدولية المتعلقة باللاجئين والتي أصدرت التشريعات التي تحمي هؤلاء الأشخاص. وتكرر حكومة السودان وعدها بتطبيق أحكام تلك الصكوك وتلاحظ، في هذا السياق، أن منح حق اللجوء عمل إنساني. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحاول تخفيف العبء عن البلدان المستقبلة ويجب أن يتخذ التدابير اللازمة لتحقيق الاكتفاء الذاتي لهؤلاء اللاجئين ويتوصل الى الحلول الدائمة مثل الإعادة، والعودة الطوعية وإعادة الإدماج الاجتماعي لهؤلاء الأشخاص.

٧ - وأردف قائلا إن السودان استقبل تدفقات من اللاجئين خلال سنوات كثيرة. وفي فترة من الفترات استقبل السودان أكثر من مليون لاجئ ويأوي حاليا أكثر من ٠٠٠ ٦٠٠ لاجئ. ورغما عن أن السودان حاول تهيئة ظروف مناسبة للاجئين، فإنه يرى أن العودة الطوعية هي أفضل حل لحالتهم. لذا، وقع السودان على اتفاقات ثلاثية مع المفوضية والبلدان المجاورة مثل تشاد واثيوبيا. وبفضلها تتحقق العودة الطوعية لكثير من اللاجئين. وبالإضافة الى ذلك، وقع السودان على اتفاق ثنائي مع المفوضية لبدء عودة ٠٠٠ ٥٠٠ لاجئ ايرتيري الى بلدهم.

٨ - وأضاف قائلا إن حكومة السودان يساورها القلق بشأن مواطنيها اللاجئين في كينيا وأوغندا وزائير وجمهورية افريقيا الوسطى واثيوبيا. ونزوح هؤلاء المواطنين يرجع الى الحرب المفروضة، على السودان لمدة تزيد على ١٣ عاما. وتتسم حالة اللاجئين السودانيين بنقص الأغذية والأدوية، والتجنيد الإجباري للمراهقين في جيش المتمردين، وبهجمات قوات المتمردين على ثكنات الجيش. وقد سقط الكثير من النساء والأطفال والمسنين السودانيين صرعى لأن البلدان المستقبلة أو المجتمع الدولي لم يوفروا لهم الحماية اللازمة. وبناء عليه، تطلب حكومة السودان من المجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته تجاه اللاجئين السودانيين. وقد حاولت حكومة السودان، من ناحيتها، إزالة أسباب نزوح هؤلاء المواطنين وكررت تأييدها لبرامج العودة الطوعية التي تضطلع بها المفوضية.

٩ - واختتم كلمته قائلا إن حكومة السودان تشير، في نفس الوقت، الى أن المساعدة المقدمة الى بلده لا تتناسب مع العدد الكبير من اللاجئين الذي يجب العناية به، كما اعترفت بذلك البعثة التي زارت البلد في عام ١٩٩٤. لذا، فهو يدعو المجتمع الدولي الى زيادة المساعدة التي يقدمها الى اللاجئين في السودان.

١٠ - السيدة وانغ (الصين): قالت إنه يلزم، لتسوية الحالة العالمية الخطيرة للاجئين إزالة الأسباب التي أوجدتها، وتوفير الحماية الدولية اللازمة لهؤلاء الأشخاص وتقديم المساعدة الإنسانية اليهم. وللقضاء على الأسباب التي أوجدت مشكلة اللاجئين، يلزم إقامة نظام دولي جديد سياسي واقتصادي قائم على زيادة تحقيق التعاون الدولي لتعزيز التقدم والتنمية في البلدان النامية، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. ورغما عن أن مسؤولية حل هذه المشكلة تقع على عاتق جميع الدول، فإن أغلبية الدول التي تستقبل لاجئين ومشردين، الآن، هي بلدان نامية، تواجه مشاكل جسيمة من أجل تهيئة الظروف المناسبة لأولئك الأشخاص. لذا، يجب على المجتمع الدولي أن يقدم مزيدا من المساعدات لهذه البلدان وأن يشجع العودة الطوعية. وإعادة الإدماج الاجتماعي وإعادة توطين اللاجئين. ويجب على المفوضية من ناحيتها، أن تضع وتطبق السياسات التي تراعي أسباب نزوح اللاجئين والمشردين وكذلك الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية للبلدان المتأثرة.

١١ - وأعربت عن ترحيب وفد الصين بالآراء والحلول التي اقترحتها الحكومات التي شاركت في الدورة ٤٧ للجنة التنفيذية لبرنامج المفوضية، فضلا عن أساليب العمل الجديدة التي وضعتها اللجنة، لمساعدة المفوضية على متابعة تنفيذ مهمتها لصالح اللاجئين بمزيد من الكفاءة، مع تجنب الازدواجية وتحسين استخدام مواردها.

١٢ - واختتمت كلامها قائلة إن خطة العمل العامة المتعلقة باللاجئين من الهند الصينية والعودة الى كمبوديا، التي يمكن أن تكون نموذجا لحل مشكلة اللاجئين. سينتهي تنفيذها في حزيران/يونيه. بيد أن الصين تدعو جميع الأطراف المعنية الى مواصلة الاهتمام باللاجئين الفييتناميين الذين يقيمون الآن في هونغ كونغ. وقد فعلت حكومة الصين كل ما بوسعها لاستقبال وحماية ٠٠٠ ٢٨٠ لاجئ من الهند الصينية، وتعاونت، بدعم من المفوضية والمجتمع الدولي، مع حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في تيسير العودة الطوعية لأكثر من ٠٠٠ ٣ لاجئ من ذلك البلد الى الصين. وتواصل الصين تقديم يد المساعدة الى اللاجئين الذين يرغبون في العودة الى ديارهم في ظروف تتسم بالأمن والكرامة كما تواصل دعم أعمال المفوضية.

١٣ - السيد أردا (تركيا): قال إن المفوضية في حاجة الآن، أكثر من أي وقت مضى، الى مساعدة الدول الأعضاء كيما تتمكن من الاضطلاع بمهمتها التي تتمثل حاليا في مساعدة أكثر من ٢٦ مليون شخص. وتركيا، العضو في اللجنة التنفيذية للمفوضية، تسهم في التماس حلول دائمة لمشكلة اللاجئين. وهي تستقبل، بسبب موقعها الجغرافي وتقاليدها في اللجوء، لاجئين عديدين، ورغما عن العبء الاقتصادي والاجتماعي الضخم الذي يلزم عليها تحمله، فقد هيأت ظروفا تتسم بالأمن لهؤلاء الأشخاص. وبفضل التعاون بين حكومة تركيا والمفوضية تحققت الإعادة الطوعية لنصف مليون لاجئ في تركيا منذ عام ١٩٩١.

١٤ - ومضى قائلا إن العودة الطوعية ما تزال الحل الأمثل لمشكلة اللاجئين. لذا يلزم تشجيع الاتصالات بين البلدان الأصلية والبلدان المستقبلة بغية تهيئة الظروف المناسبة لعودة اللاجئين في ظروف تتسم بالأمن والكرامة. بيد أنه يجب مراعاة وجود خيار إعادة توطينهم في بلدان أخرى.

١٥ - وأضاف قائلا إن تركيا ترى أن جميع التدابير التي تتخذ لتخفيف معاناة السكان المتأثرين من الحرب في البوسنة والهرسك يجب أن تستند الى خطة العودة التي اعتمدتها المفوضية في آذار/مارس ١٩٩٦. وهي تثني على المفوضية للأعمال التي اضطلعت بها منذ توقيع اتفاقات دايتون وتطلب الى أطراف النزاع أن يتجنبوا أي تدبير يمكن أن يعرقل العودة والمصالحة.

١٦ - وأوضح أن تركيا تولي أهمية كبرى للسلام والاستقرار في منطقة القوقاز، التي حدثت بها تحركات غير طوعية للسكان. وفي هذا الصدد، تحيط علما بتقرير الأمين العام بشأن المؤتمر الإقليمي المعني بالمشاكل المتعلقة باللاجئين، والمشردين، وغيرها من أشكال التشرد القسري، والعائدين من بلدان رابطة الدول المستقلة والدول المجاورة المتأثرة (A/51/341).

١٧ - واختتم كلمته قائلا إن تركيا ترحب بالأنشطة التي تنظمها المفوضية لزيادة حماية القصر، والنساء والفئات المستضعفة الأخرى من اللاجئين، وكذلك الأنشطة التي تضطلع بها المفوضية لإيجاد هياكل أكفأ تسمح على نحو أفضل بتلبية احتياجات اللاجئين. بيد أنها ترى أن من اللازم إيلاء عناية خاصة للأمن في مخيمات اللاجئين الواقعة تحت الحماية الدولية بغية تجنب قيام فئات محددة خطرة، وخاصة الارهابيون، بتقويض الطابع المدني والإنساني لهذه المخيمات.

١٨ - السيدة لوبيس دا روزا (غينيا - بيساو): كررت الإعراب عن تأييد وفد غينيا - بيساو للجهود التي تضطلع بها المفوضية ورحبت مع الارتياح بالنهج الجديد الذي اتخذته لزيادة كفاءة وقدرة المفوضية على الاستجابة للحالات الحرجة.

١٩ - وقالت إنه لا شك في أن الحرب هي أحد الأسباب الرئيسية لتشرد السكان. ومن المثير للأسى أنه في هذا العصر تنفجر في كل مكان المنازعات الناجمة عن الكراهية العنصرية، وعدم التسامح، والاضطهاد العرقي والطموحات السياسية المفرطة التي تتسبب في هذه التحركات الواسعة النطاق. ويعترف الوفد بضخامة وجسامة هذه الهجرات ويرى أن الأمر لا يتعلق فقط بمشكلة إنسانية، نظرا لأن لها جوانب اجتماعية واقتصادية يقع حلها، في المقام الأول، على عاتق البلدان المتأثرة نفسها، وفي نفس الوقت، فإن مساعدة المجتمع الدولي لا غنى عنها.

٢٠ - وأردفت قائلة إنه يلزم معالجة الأسباب الرئيسية لتحركات اللاجئين والمشردين بالعزم والإرادة السياسية. وللحد من نزوح الأشخاص على نطاق واسع فلا غنى عن تهيئة مناخ اجتماعي واقتصادي وسياسي موات، واحترام حقوق الإنسان وإنشاء المؤسسات القائمة على أساس المساواة، والعدالة

والمسؤولية. ومن جانبها فإن بلدان المنشأ يجب أن تهيئ الظروف المناسبة للعودة الطوعية للاجئين وعودة المشردين إلى ديارهم المعتادة في ظروف من الأمن والكرامة. مما قد يمثل حلا من الحلول الدائمة للمشكلة.

٢١ - وأضافت قائلة إنه رغما عن أن بلدانا كثيرة في افريقيا أحرزت تقدما فما تزال الحالة خطيرة؛ ففي تلك القارة يوجد أكثر من ٥٠ في المائة من لاجئي العالم. وأغلبيتهم من النساء والأطفال. وحثت أطراف النزاع في منطقة البحيرات الكبرى على احترام حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي وعلى أن تضطلع دون أي إبطاء بعملية حوار بناء للبحث عن حل للأزمة. ويجب، في نفس الوقت، ضمان أمن الأشخاص الذين يقدمون المعونات الإنسانية.

٢٢ - واختتمت كلامها قائلة إن الاستجابة الدولية لاستمرار تحركات السكان يجب أن تتركز على ثلاثة جوانب: الوقاية، وتخفيف الآثار السلبية لوجود اللاجئين في بلدان اللجوء، والبحث عن حلول دائمة. ويجب إنشاء آليات لضمان استمرار الربط بين الإغاثة في حالات الطوارئ وإعادة التأهيل والتنمية. وأعربت عن استعداد غينيا - بيساو لتقديم إسهامها المتواضع في التماس حلول لهذه المشكلة.

٢٣ - السيد أوتوبيلو (نيجيريا): قال إن نيجيريا، بوصفها بلد المنشأ لمهاجرين كثيرين. وبوصفها الآن بلد اللجوء لعدد ضخم من الأشخاص، تشعر بقلق شديد إزاء زيادة عدد اللاجئين والمشردين، وخاصة في افريقيا، وحالتهم المحزنة بسبب تدهور الحالة الاقتصادية في القارة. وقد أسهمت في هذه الحالة الحروب الداخلية، ضمن عوامل أخرى، والحروب الأهلية. والأمل معقود على أن تضع أطراف المنازعات صالح السكان فوق الصراع على السلطة وتمهد الطريق للتوصل إلى حل سلمي لاختلافاتها دون اللجوء إلى السلاح.

٢٤ - وأردف قائلا إن الأزمة الحالية في منطقة البحيرات الكبرى في افريقيا من دواعي القلق، ليس فقط لأنها تزيد من تفاقم حالة اللاجئين الخطيرة بالفعل. ولكن لأنها تعرض للخطر العمل الذي تضطلع به المفوضية في المنطقة. لذا تدعو نيجيريا أطراف النزاع إلى التوصل إلى حل سريع وتحثها على ممارسة الاعتدال، نظرا لأن الحوار والتسامح هما فقط اللذان يمكن أن يحققا حلولا فعالة.

٢٥ - وأضاف قائلا أنه تحقق بنجاح، من ناحية أخرى، في العودة الطوعية وإعادة ادماج اللاجئين في بعض أجزاء القارة، وينبغي التشديد على التعاون الجاري بين المفوضية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) فيما يتعلق بالقصر غير المصحوبين. كذلك يلزم التنويه بتكثيف التعاون بين المفوضية والأجهزة الأخرى التابعة للأمم المتحدة. ومنها برنامج الأغذية العالمي. والمنظمة الدولية للهجرة، في تقديم الخدمات إلى اللاجئين والمشردين.

٢٦ - ومضى قائلا إن الهدف النهائي هو الحماية والتأييد الدوليين للاجئين والمشردين، وبغض النظر عن أسباب هذا التشرد يجب ضمان عودتهم الطوعية وإعادة إدماجهم في بلدان المنشأ؛ لذا، يجب على بلدان الهجرة واللجوء أن تزيد من تعاونها مع المفوضية لازالة جميع العقبات التي تعرقل التوصل إلى حل دائم،

وخصوصا في منطقة البحيرات الكبرى. ويجب كذلك إيلاء الاهتمام اللازم للحالة في بلدان اللجوء. فتدفقات اللاجئين والمشردين تمارس ضغوطا جسيمة على الهيكل الأساسي، وعلى الاقتصاد والبيئة في هذه البلدان وقد تتسبب في إيجاد مشاكل أمن اجتماعي، ولا سيما في البلدان النامية. وعلى المجتمع الدولي أن ينظر في الوسائل الكفيلة بمساعدة الدول التي تستقبل عددا كبيرا من اللاجئين.

٢٧ - وأشار إلى أن مشكلة اللاجئين لها أبعاد يزداد تعقدها، مما يستلزم من المفوضية العمل بأقصى قدر من طاقتها. وفي هذا الصدد، يلزم التنويه بالاصلاح المؤسسي الذي يفترض إسناد المزيد من السلطة إلى الممثلين المقيمين التي تجعلهم قادرين على اتخاذ تدابير في حالات الطوارئ. وللأسف، لم تزد الموارد المالية للمفوضية رغما عن توليها مزيدا من المسؤوليات، لذا يطلب الوفد رصد الموارد الكافية للمفوضية كيما تضطلع بعملها الإنساني. واختتم كلامه قائلا إن وفده يؤيد أعمال المفوضي ويرغب في الإعراب عن عميق تقديره للعمل الإنساني الذي تضطلع به في رعاية العدد المتزايد من اللاجئين والمشردين والعائدين في العالم.

٢٨ - السيد سرقيوة (الجماهيرية العربية الليبية): أثنى على الجهود التي تضطلع بها بلدان اللجوء لتقديم الدعم إلى اللاجئين والمشردين وأعرب عن أمله في أن تواصل المفوضية التعاون مع البلدان المانحة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية لضمان توافر الموارد الإضافية اللازمة بغية تقديم الدعم إلى بلدان اللجوء لتحمل العبء الذي يمثله استقبال عدد ضخم من الأشخاص. والعودة الطوعية هي أفضل الحلول لمشكلة اللاجئين. لذا يلزم تناول أسباب ظاهرة التشرد الواسع النطاق، أي الاحتلال الأجنبي، والحرب الأهلية والمحاولات الأخرى ضد الأمن الشخصي، والرعاية والكرامة وحقوق الإنسان.

٢٩ - وأردف قائلا إنه بالاشارة إلى الفقرة ١٩٢ من تقرير المفوضية (A/51/12)، فإنه يرغب في توضيح أن ليبيا لم تطرد أي فلسطيني كان موجودا على أرضها. إلا أن كثيرا منهم، عندما سمع بنبأ توقيع اتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل وإقامة السلطة الفلسطينية في غزة وجزء في الضفة الغربية، قرر العودة طوعيا. وقد بدأت المأساة عندما رفضت السلطات الإسرائيلية حقهم في العودة إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم في فلسطين، لذا، ظلوا محتجزين في منطقة الحدود بين ليبيا ومصر.

٣٠ - وأضاف قائلا إن حكومة ليبيا قدمت خياما وأدوية وأغذية إلى هذه المجموعة من الأشخاص، التي وافق البعض منها على العودة إلى ليبيا بعد محادثات طويلة وشاقة. ويرى الوفد أن المفوضية يجب أن تشجع عودة هؤلاء اللاجئين إلى ديارهم والمشاركة في الجهود المبذولة من أجل إزالة أسباب نزوحهم، أي الاحتلال، والاستعمار والمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية. ويجب بذل الجهود اللازمة لتنفيذ القرارات التي اتخذت في كيانات معينة تابعة للأمم المتحدة تضمن حق الفلسطينيين في تقرير المصير والعودة إلى ديارهم، لأنه لا يمكن اقامة سلام شامل وعادل ودائم في فلسطين إلا إذا عاد جميع الفلسطينيين إلى أراضيهم.

٣١ - السيدة فريتشه (ليختنشتاين): أعربت عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل ايرلندا الذي تكلم باسم الاتحاد الأوروبي وأشارت إلى أن مشكلة اللاجئين والمشردين بحجمها وطبيعتها تدعو إلى التوصل إلى حلول دائمة تتناول جميع جوانب المشكلة، التي تشكل الحماية والمنع فيها أهم جانبين. وهنأت المفوضية بصفة خاصة للتفاني الشخصي، والاقتدار المهني والقدرة على الإدارة والتوجيه في هيئة من أكفأ هيئات الأمم المتحدة.

٣٢ - وأردفت قائلة إن ليختنشتاين تولى أهمية قصوى لحالة النساء والأطفال اللاجئين وتلاحظ مع الارتياح أن هذه الحالة اعتبرت في تقرير المفوضية (A/51/12) مسألة ذات أولوية. وبالإضافة إلى ذلك، تم تناول هذه المسألة بشكل مرض في منهاج عمل بيجين، الذين تشكل توصياته أساس الأنشطة ذات الصلة للمفوضية. وفي هذا الصدد، يرحب الوفد بصفة خاصة بمذكرة التفاهم الموقعة من كل من المفوضية واليونيسيف. وقد أحاط الوفد علما بالملاحظة التي أبدتها المفوضية ومفادها أن مسألة الارهاب لا يجب أن تعرض للخطر مؤسسة اللجوء بالنسبة للأشخاص الذين لهم حق مشروع في الحماية. ويؤيد الوفد هذه الفكرة تأييدا تاما، ويواصل المشاركة بنشاط في المشاورات المتعلقة بهذه المسألة.

٣٣ - وأوضحت أن قدرة المفوضية محدودة فيما يتعلق بالمنع. وتعتمد كفاءة أنشطتها إلى حد كبير على الإرادة السياسية للدول، هذا هو السبب في أنه يجب على الهيئات الحكومية الدولية أن تضطلع، على سبيل الاستعجال، بصياغة سياسات تهدف إلى منع حدوث تحركات واسعة النطاق للاجئين. وقد أظهر تعقد حالات الطوارئ بجلاء أن صيانة السلام وإحلال السلام بعد انتهاء الصراع يمكن أن يسهما إلى حد كبير في التوصل إلى حلول دائمة ومنع تحركات اللاجئين الواسعة النطاق. ويشكل تعزيز وحماية حقوق الإنسان أيضا عاملا هاما في المنع، نظرا لأن انتهاكات هذه الحقوق ما تزال أسبابا رئيسية تدعو الأشخاص إلى التخلي عن ديارهم. ومن المهم أن ينشئ المجتمع الدولي الآليات التي تكفل تقديم المعونة إلى الدول في منع المنازعات بين المجتمعات. واختتمت كلامها قائلة إن حكومة ليختنشتاين تكرر التزامها بمتابعة تقديم الدعم السياسي والمالي لأنشطة المفوضية وتأمل في أن تقوم المفوضية السامية بزيارتها في وقت قريب.

٣٤ - السيد سي (منظمة الوحدة الافريقية): قال إن المفوضية واجهت مصاعب جديدة وتولت مسؤوليات معقدة لدى اضطلاعها بولايتها في السنين الأخيرة. ومن المهم، بصورة خاصة تعزيز بعثة الحماية التابعة للمفوضية، وتحث منظمة الوحدة الافريقية البلدان التي لم تصدق على اتفاقية مركز اللاجئين لعام ١٩٥١. وبروتوكولها لعام ١٩٦٩ على أن تفعل ذلك، بما يحقق الانضمام الشامل اللازم لتوفير الحماية الدولية للاجئين. وهي تحث كذلك الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية التي ليست أطرافا في اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية المتعلقة باللاجئين، على التصديق عليها.

٣٥ - وأردف قائلا إن منظمة الوحدة الافريقية تثني على المفوضية لمتابعتها تعزيز مجموعتها الضخمة من الاتفاقات المتعلقة بالتأهب لحالات الطوارئ والتدخل فيها نظرا لأن هذه الآليات وغيرها تعزز القدرة الإدارية للمفوضية على تقديم المساعدة في حالات الطوارئ. وتهنئ منظمة الوحدة الافريقية بتوقيع

المفوضية واليونيسيف على مذكرة التفاهم التي يتمثل الغرض منها في تعزيز التنسيق الفعال بين تدابير الاستجابة. ورغما عن أن المفوضية قد أحرزت نجاحا جديرا بالثناء لدى اضطلاعها بمهمتها الإنسانية في توفير الحماية للاجئين وإغاثتهم وتشجيعهم وتسهيل عودتهم، فما زال يلزم زيادة تعزيز قدرتها. وعلى المجتمع الدولي التزام بأن يوفر لها الموارد الكافية كيما يمكنها تنفيذ ولايتها. ويزداد تعقد أعمال المفوضية بسبب النزاعات المختلفة وبسبب عدم الاستقرار السياسي في كثير من المناطق، مما سبب تشرد السكان على نطاق واسع.

٣٦ - وأضاف قائلا إن العبء الذي تتحمله بلدان اللجوء وآثار التدفقات الحالية للاجئين على بيئاتها ومواردها الطبيعية من دواعي القلق. وفي هذا الصدد، تثني منظمة الوحدة الافريقية على بلدان اللجوء لتضحياتها الجسيمة من أجل تلبية احتياجات اللاجئين رغما عن التكاليف الاجتماعية والاقتصادية المرتفعة المترتبة على ذلك، وتحث المجتمع الدولي على تقديم المساعدة إليها. والظاهرة الجديدة المتمثلة في سيادة جو من عدم التفاهم والتوتر بين اللاجئين. من ناحية، والسكان والسلطات المحلية. من ناحية أخرى، دليل واضح للآثار المترتبة على تدفقات اللاجئين على بلدان اللجوء. ومشكلة الأمن في مخيمات اللاجئين تزيد من تفاقم الحالة، إذا لم تحل فستعصف بتقاليد الضيافة والتضامن في افريقيا. ومن المهم، في هذا الصدد، التشديد على واجب اللاجئين في التصرف وفقا لحالتهم.

٣٧ - وتابع قائلا إنه توجد الآن في منطقة البحيرات الكبرى مشكلة لاجئين حرجة ومزعجة، وبصفة خاصة في شرقي زائير، يمكن أن تتحول إلى كارثة إنسانية في كل المنطقة دون الإقليمية لافريقيا. واستجابة لهذه الأزمة، اتخذت مبادرات عاجلة على المستويين الإقليمي والدولي، تشمل اجتماع لجنة الـ ٢٠ التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية. الذي عقد في بداية الأزمة وتقرر فيه إيفاد بعثة تحقق إلى المنطقة. وبعد ذلك مباشرة عقدت دورة استثنائية للجهاز المركزي لآلية منع المنازعات وإدارتها وحلها التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية، لمتابعة النظر في الحالة. وأصدر الجهاز المركزي التابع لمنظمة الوحدة الافريقية في الحال بلاغا حث فيه جميع الأطراف على وقف الأعمال العسكرية فورا. وبعد ذلك أرسل الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية وفدا رفيع المستوى إلى زائير ورواندا لمحاولة وقف الأعمال العسكرية في شرقي زائير. وبالاضافة إلى ذلك، عقد مؤتمر قمة إقليمي في نيروبي في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

٣٨ - وأعرب عن ترحيب منظمة الوحدة الافريقية بتعيين سعادة السيد ريموند كريتيان المبعوث الخاص للأمين العام في زائير الذي عهد إليه بولاية تحديد أسباب النزاع، ووضع الخطط للتخفيف من حدة التوتر واتخاذ الترتيبات لوقف إطلاق النار بغية تمهيد الطريق لإجراء عملية مفاوضات، وكذلك لتحليل امكانية عقد مؤتمر إقليمي بشأن السلام. والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وهو مؤتمر تؤيده منظمة الوحدة الافريقية. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية في منطقة البحيرات الكبرى في التوصل إلى حل دائم للعودة الطوعية. وقد دأبت منظمة الأمم المتحدة على اعتبار أن العودة الطوعية هي السبيل الوحيد لتحقيق ذلك عندما يوجد تمييز واضح بين اللاجئين الحقيقيين والعناصر المسلحة. ويلزم تعزيز الثقة بين اللاجئين وتسهيل عودتهم إلى بلاد منشئهم في ظروف تتسم بالأمن.

٣٩ - واستطرد قائلا إن أحد التدابير المشجعة هو تحقيق التعاون بين حكومات بلدان اللجوء وبلدان المنشأ، بالاشتراك مع المفوضية. وتحث منظمة الوحدة الافريقية حكومات بلدان اللجوء على أن تكفل أمن اللاجئين في المخيمات، وتحث حكومات بلدان المنشأ على أن تفعل كل ما بوسعها لتهيئة مناخ سياسي يسمح للاجئين بالعيش دون خوف من الأعمال الانتقائية في بلدهم نفسه، وذلك وفقا لبرنامج عمل مؤتمر بوجومبورا.

٤٠ - واستدرك قائلا ويلزم كذلك، من ناحية أخرى، تحليل امكانية توسيع دور المفوضية كيما يمكنه، بالتعاون الوثيق مع المنظمات والهيئات الأخرى، إقامة صلات وثيقة بين برامج العودة إلى الوطن وبرامج إعادة التوطين وإعادة التأهيل. ويجب على المجتمع الدولي أن يقدم الموارد اللازمة كما يجب على مجلس الأمن أن يتولى مسؤولياته الأمنية كيما يمكن للمفوضية الاضطلاع بمهامها بمزيد من الفعالية في مجال الحماية والإغاثة والعودة إلى الوطن.

٤١ - السيدة كالاجدزيساليهوفيتش (البوسنة والهرسك): قالت إنه بالرغم من مضي عشرة أشهر على إقامة السلام في البوسنة والهرسك، فإنه يلزم، كيما يكون دائما ومستقرا، تنفيذ اتفاقي دايتون وباريس للسلام. وللأسف، فإن أحد أهم مرافق الاتفاق وهو المرفق ٧، لم ينفذ.

٤٢ - وأردفت قائلة إن الأغلبية العظمى من اللاجئين والمشردين الذين يبلغ عددهم مليونين اضطروا الى التخلي عن ديارهم بسبب "التطهير العرقي"، وعدم السماح لهم بالعودة بحرية يشكل في حد ذاته تطهيرا عرقيا" آخر وإبادة جماعية. ويجب على الأطراف أن تضمن السماح للاجئين والمشردين بالعودة في ظروف تتسم بالأمن، وبدون خطر التعرض للمضايقات، أو الإرهاب، أو الاضطهاد أو التمييز، ولا سيما بسبب أصلهم العرقي أو معتقداتهم الدينية أو آرائهم السياسية.

٤٣ - واستدركت قائلة إن بعض الأطراف ولا سيما الصرب، لم يكتف بعدم الوفاء بهذه الشروط فقط، وإنما ما زال يطرد أفراد فئات عرقية معينة من أراضيهم الواقعة تحت سيطرته. وفي منطقة الفصل، تدمر بصفة منتظمة الديار التي أنشئت أثناء النهار للعائدين المحتملين. ويمكن تفسير هذه الأفعال، بلا شك، على أنها تدابير لعرقلة عودة اللاجئين إلى هذه المنطقة. ومن ناحية أخرى، ارتكبت في الأسابيع الأخيرة أعمال ترويع متعمدة مختلفة، يجب إدانتها بقوة في كل إقليم البوسنة والهرسك. وبغية الحفاظ على اتفاق السلام، تحث البوسنة والهرسك المجتمع الدولي والمفوضية وقوة الشرطة الدولية، وقوة التنفيذ التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي على أن يفعلوا كل ما بوسعهم لضمان قيام الأطراف بتنفيذ التزاماتها المتعاقد عليها في هذا الاتفاق.

٤٤ - ومضت قائلة إن البوسنة والهرسك ترغب في الإعراب عن شكرها لحكومات البلدان التي استقبلت اللاجئين من بلدها. ورغما عن أن حكومة البوسنة والهرسك مستعدة لتولي مسؤوليات متزايدة في هذا الصدد بغية التوصل إلى حلول شاملة لمسألة اللاجئين، فإنها تود الإشارة إلى أنه بدون مساعدة وتعاون

المجتمع الدولي ما كان بوسعها إلا القليل. ولا يتعلق الأمر فقط بحل الظاهرة في الاتحاد، وإنما أيضا تحقيق عودة جميع الأشخاص إلى ديار منشئهم، وعرقلة استغلال الانتماء العرقي في المناطق الصعبة مثل بركو، وسريبرينيتسا وزيبا، وضمان حق العودة إلى الديار للاجئين من هذه المناطق. وبالإضافة إلى ذلك توجد مشاكل أخرى يجب حلها، نظرا لأنه لا يمكن أن يطلب إلى اللاجئين العودة إلى ديارهم في حين لا تزال المنطقة تحت السيطرة المباشرة لمجرمي الحرب الذين يتعدون عليهم ويطردونهم. وفي هذا الصدد، يمكن للاتحاد الأوروبي أن يضطلع بدور إيجابي بالمشاركة في الجهود الهادفة إلى إعادة أغلبية اللاجئين إلى البوسنة والهرسك، مما يؤثر نفسيا على موقف هؤلاء اللاجئين إلى حد كبير ويسهل عليهم اتخاذ قرار بالعودة إلى ديارهم.

٤٥ - واختتمت كلامها قائلـــة إن عودة اللاجئين والمشردين جزء لا يتجزأ وأساسي من اتفاق دايتون، ولا شك في أن مستقبل البوسنة والهرسك يتوقف على ما اذا كان شعبها قادرا على العودة إلى دياره، وبناء حياته والأمل في مستقبل أفضل. وبذلك فقط يمكن القول بأن اتفاق دايتون قد نفذ.

٤٦ - السيد ماتسيتش (كرواتيا): قال إنه بصرف النظر عن عمل المفوضية الجدير بالثناء والذي يهدف إلى تخفيف معاناة اللاجئين، فإن الهيئة بمفردها لا يمكنها حل المشكلة. وظاهرة اللاجئين مسألة معقدة، غالبا ما تكون سياسية، لا يمكن حلها إلا عن طريق اتباع نهج متكامل يعتمد على توافر العزم والإرادة السياسية لدى البلدان المعنية والمجتمع الدولي. والمأساة التي تحدث في شرق زائير لم تحظ من المجتمع الدولي بالاهتمام الكافي الذي تستحقه، رغما عن مؤشرات الخطر المتعددة التي سبقت وقوع هذه الكارثة.

٤٧ - وأردف قائلا إنه لمنع أي أزمة لاجئين يلزم اتخاذ تدابير وقائية وإنشاء آليات إقليمية ودولية، تساعد على منع النزاعات التي يمكن أن تؤدي الى تدفقات من اللاجئين والمشردين. وفي هذا الصدد، يمكن لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يضطلع بمهمة جمة الفائدة، نظرا لأن تدفقات كثيرة من اللاجئين نجمت عن انتهاكات لحقوق الإنسان.

٤٨ - واستدرك قائلا ومع أن كرواتيا ترحب بالمساعدة المقدمة من البلدان المانحة والمنظمات الخيرية والمفوضية، فإن المساعدات الإنسانية لا تفي إلا بنسبة ٣٠ في المائة من احتياجات اللاجئين والمشردين داخليا. ولدى كرواتيا الآن ٠٠٠ ١٨٠ لاجئ، أساسا من البوسنة والهرسك، وأكثر من ٠٠٠ ١٤٠ مشرد داخلي. وحتى نهاية عام ١٩٩٥، تعين على حكومة كرواتيا إنفاق ٩١٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتقديم مساعدة مباشرة لهؤلاء الأشخاص، في حين تقدر التكاليف غير المباشرة بمبلغ ٧٠٦ ملايين دولار.

٤٩ - وأضاف قائلا إن كرواتيا استطاعت في العام الماضي، أن تنهي بنجاح عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم. واستطاع حوالي ٠٠٠ ٢٠ مسلم بوسني أتوا من غرب البوسنة العودة إلى ديار منشئهم. وكانت العودة نجاحا هائلا رغما عن وجود بعض المصاعب. ومن ناحية أخرى، استطاع أكثر من ٠٠٠ ٥٠ مواطن

كرواتي، كانوا قد شردوا بسبب سياسة "التطهير العرقي"، العودة إلى ديارهم بعد إعادة ضم معظم الأراضي المحتلة إلى جمهورية كرواتيا بفضل التدخل المشروع لقوات الأمن العسكرية لكرواتيا.

٥٠ - ومضى قائلا ومع ذلك لم يتمكن أكثر من ٠٠٠ ٨٠ شخص من أصل كرواتي ومشرد غير صربي بعد من العودة إلى ديارهم في منطقة الدانوب الكرواتية، وهم يوجدون حاليا تحت حكم إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية. ويرجع ذلك إلى حد كبير لمقاومة بعض عناصر من السكان الصربيين المحليين والعراقيل التي يقيمونها. بيد أنه من المأمول فيه أن يتمكن المشردون من العودة إلى ديارهم وأن يحسن تطبيع العلاقات بين كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من الحالة العامة للاجئين والمشردين في المنطقة.

٥١ - وأعرب، فيما يتعلق بالحالة في البوسنة والهرسك، عن ترحيب كرواتيا باستقرار السلام في هذا البلد، الأمر الذي لن يؤدي فقط إلى استقرار المنطقة، وإنما أيضا إلى تخفيف عبء العناية بالآلاف من اللاجئين البوسنيين الواقع على كاهل كرواتيا.

٥٢ - واسترسل قائلا إنه عندما حررت كرواتيا الجزء الأكبر من أراضيها المحتلة في صيف عام ١٩٩٥، ترك حوالي ٠٠٠ ١٢٠ نسمة من أصل صربي المنطقة بشكل منظم، وفقا لأوامر قادتهم وقبل وصول القوات العسكرية الكرواتيـــة. وتعترف كرواتيـــا بأنه يجب السماح بعودة أولئك الذين يرغبون في ذلك والذين لم يرتكبوا جرائم حرب. واعتبارا من ١ آب/أغسطس ١٩٩٦، سمحت السلطات الكرواتية بعودة ٢٥٣ ٩ شخصـــا من أصـــل ٠٠٠ ١٦ شخص طلبوا ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، يقدر أن عددا يتراوح بين ٠٠٠ ٢ و ٠٠٠ ٣ شخص عادوا دون طلب إذن بذلك.

٥٣ - واختتم كلامه قائلا إنه يلزم، لتحقيق عودة الصربيين إلى كرواتيا على وجه أكمل، بدء عملية لتعزيز الثقة، وهي عملية لا تتوقف على حكومة كرواتيا فقط، وإنما أيضا على توافر النوايا الحسنة لدى الصربيين الذين رحلوا وحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ولا شك في أن التعمير الاقتصادي للمناطق التي خربتها الحرب سيسهم إلى حد كبير في عودة جميع الأشخاص إلى ديارهم، بصرف النظر عن هويتهم العرقية أو حالتهم القانونية، وهو أمر لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق مساعدة المجتمع الدولي. والجمع بين التعمير الاقتصادي والحلول السياسية هو الشكل الوحيد لحل المشكلة المأساوية للاجئين والمشردين في المنطقة.

٥٤ - السيد غوباريفتش (بيلاروس): قال إنه لا يمكن حل الحالات الكثيرة والمتنوعة للتشرد الطوعي للسكان إلا عن طريق التعاون بين المنظمات الدولية، ولا سيما المفوضية، والتنظيمات الإقليمية والدول المجاورة. وقد بدأت، اعتبارا من عقد التسعينات، تدفقات المهاجرين من أراضي الاتحاد السوفياتي السابق تؤثر على بيلاروس، لأنها بلد يجتذب المهاجرين بسبب موقعه الجغرافي، وسهولة اجتياز حدوده في الشمال، والجنوب والشرق، وبسبب استقراره الاقتصادي والاجتماعي النسبي ولعدم وجود نزاعات عرقية.

وترى حكومة بيلاروس أن الحالة التالية تثير القلق: طلب مركز اللجوء ٠٠٠ ٢٩ مواطن من الاتحاد السوفياتي السابـــق و ٠٠٠ ٤٠ لاجئ من آسيا وأفريقيا؛ وبالإضافة إلى ذلك يلتمس اللجوء في البلد ٠٠٠ ٢٠٠ عائد و ٠٠٠ ١٠٠ مهاجر غير شرعي.

٥٥ - وأردف قائلا إن حكومة بيلاروس اتخذت تدابير عديدة لتخفيف آثار الهجرة الواسعة النطاق وحل مشاكل اللاجئين والعائدين والمشردين. ويعتبر من المهام ذات الأولوية وضع نظام ينظم تدفقات الهجرة، وتخفيف الآثار البيئية الضارة المترتبة على الهجرة، وحماية حقوق ومصالح المهاجرين والمشردين لدى التماسهم اللجوء وتهيئة الظروف لاستقبال، وتوطين وإدماج اللاجئين. وبالإضافة الى ذلك، يجري استكمال تشريع في مجال الهجرة بغية تحديد المركز القانوني للاجئين، وتنظيم الحصول على هذا المركز أو الحرمان منه ووضع الضمانات القانونية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة لحماية اللاجئين في بيلاروس. ويجري التنسيق بين اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف مبرمة مع البلدان المجاورة لتنظيم عمليات الهجرة. وقد وقعت مع رابطة الدول المستقلة اتفاقات لمساعدة اللاجئين والمهاجرين غير الطوعيين واتخذت تدابير أخرى.

٥٦ - وأضاف قائلا إن تحركات المهاجرين في بيلاروس ليست مشكلة وطنية فقط: فلكي تقدم مساعدة إنسانية إلى اللاجئين والمهاجرين، يلزم التنسيق بين أنشطة جميع البلدان المعنية والمنظمات الدولية ذات الصلة. ويلزم مواصلة تحسين نظام تبادل المعلومات، ومواءمة التشريعات المتعلقة بالهجرة ومنع تدفقات المهاجرين. ومن أمثلة التعاون بين بلدان رابطة الدول المستقلة والدول المجاورة والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية المؤتمر الإقليمي المعني بالمشاكل المتعلقة باللاجئين والمشردين، وغيرها من أشكال التشرد القسري، والعائدين في بلدان رابطة الدول المستقلة والدول المجاورة المتأثرة، الذي عقد في جنيف في أيار/مايو ١٩٩٦. وبعد سنتين من الأعمال التحضيرية التي قام بها المجتمع الدولي، والمفوضية، بصفة خاصة، يقوم المؤتمر بوضع استراتيجية عالمية موجهة نحو معالجة المشاكل المتصلة بالمهاجرين غير الطوعيين وتوجيه التعاون المقبل بين بلدان رابطة الدول المستقلة والمنظمات الدولية. ووعيا من بيلاروس بأهمية تكثيف التعاون في هذا المجال، كانت بيلاروس من أوائل المشجعين على عقده وهي تشارك في جميع المراحل التحضيرية.

٥٧ - واختتم كلامه قائلا إن بيلاروس مستعدة لتطبيق النتائج التي أسفر عنها المؤتمر الإقليمي والبحث عن حلول مدنية لمشكلة الهجرة في أوروبا الشرقية. والأمل معقود على أن تثمر جهود المجتمع الدولي الهادفة إلى تخفيف حدة هذه المشكلة في أوروبا الشرقية. وفي الختام، اعترف ممثل بيلاروس مع التقدير بأعمال المفوضية ومكتبها في منسك الذي يقدم المساعدة المادية والخدمات الاستشارية والقانونية للأجهزة الوطنية المسؤولة عن مسألة اللاجئين.

٥٨ - السيد بن عمور (تونس): كرر تأييد وفد بلده لأنشطة الأمم المتحدة الهادفة إلى تخفيف معاناة اللاجئين ورحب بعمل المفوضية وبالصلات التي أقامتها المفوضية مع برنامج الأغذية العالمي، واليونيسيف،

وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهو يرحب كذلك بمذكرة التفاهم الموقعة من كل من المفوضية واليونيسيف والموجهة نحو تسهيل مساعدة النساء والأطفال اللاجئين أو المشردين الذين يشكلون، وفقا لتقرير الأمين العام (A/51/329) أكثر من ٥٠ في المائة من مجموع اللاجئين. وتؤيد تونس كذلك التعاون بين المفوضية والمنظمات غير الحكومية في مجال تقديم المساعدة إلى اللاجئين.

٥٩ - وأردف قائلا إنه فيما يتعلق بإعادة تشكيل المفوضية، تؤيد تونس التدابير الهادفة إلى زيادة فعاليتها، ولو أنها تشير إلى أن أي حل دائم يجب أن يستند إلى التضامن الوطني والإقليمي والدولي، مما يعفي تعبئة ضخمة للموارد المالية والبشرية. وعلى المجتمع الدولي أن يستجيب بالشكل الملائم لاحتياجات تمويل أنشطة المفوضية.

٦٠ - وبعد الإعراب عن قلقه إزاء الحالة الراهنة السائدة في شرق زائير، أشار إلى المبادرات العديدة التي اتخذها رئيس جمهورية تونس، زين العابدين بن علي، وجهوده الدؤوبة الهادفة إلى أن يعيش سكان أفريقيا في سلام. وتدعو تونس الأطراف المعنية إلى وقف الأعمال العسكرية وإعادة إحلال السلام وتدعو المنظمات الدولية والإقليمية إلى تقديم المساعدة إلى الضحايا بغية تخفيف مأساة بشرية تؤثر على القارة برمتها. وترى تونس، التي استضافت في آذار/مارس الماضي من هذا العام اجتماع قمة متمما للاجتماع الذي عقدته مؤسسة كارتر في القاهرة للنظر في الحالة في منطقة البحيرات الكبرى، أنه لا غنى عن اتباع منهج شامل إزاء الأزمة يشمل المسائل السياسية، والإنسانية والإنمائية لحل مشاكل اللاجئين. ويجب أن يركز هذا النهج، في المقام، على منع الأزمات الإنسانية ليس فقط من خلال التنمية الاقتصادية، وإنما أيضا عن طريق تعزيز احترام حقوق الإنسان. ومركز هذه الحقوق وإيجاد إدارة مسؤولة عن الشؤون العامة. وثانيا، يجب على المجتمع الدولي أن يظهر التضامن مع البلدان المستقبلة التي تزداد حالتها الاجتماعية والاقتصادية سوءا مع قدوم اللاجئين. وفي خاتمة المطاف، يجب أن تستند الحلول الدائمة إلى عمليات الإعادة للوطن التي تجمع بين الإجراءات السياسية الهادفة إلى إعادة إحلال السلام والأنشطة الاقتصادية لتعمير البلدان التي لحقها الدمار.

٦١ - السيد بيدرسن (المراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر): أشار الى الملاحظات التي أبدتها المفوضة السامية بشأن تدهور التقاليد الدولية للحماية. وضرورة توزيع العبئ بشكل منصف وخطورة إضفاء الطابع السياسي على المهام الإنسانية. وللوفاء باحتياجات اللاجئين والمشردين في البلدان والعائدين لبلدهم يجب تحقيق التعاون بين شتى الهيئات والحكومات، وخاصة الحكومات المستعدة لتقاسم العبئ المتزايد. وتحركات السكان لها عدة أسباب سياسية يلزم التماس حلول سياسية لها، بيد أن العوامل السياسية يجب أن تظل على هامش الأنشطة الإنمائية الإنسانية. وفي نفس الوقت، على المجتمع الدولي اتباع نهج أوسع نطاقا يشمل، إلى جانب البعد الإنساني، مسائل العدالة والأمن والمصالح السياسية والاقتصادية.

٦٢ - وأردف قائلا إن التدهور السريع في الحالة في منطقة البحيرات الكبرى أدى إلى كارثة أسوأ من كارثة الإبادة الجماعية التي حلت برواندا في عام ١٩٩٤، لذا فهو يحث على اتخاذ تدابير فعالة في أقرب وقت ممكن. ومن الواضح أن برامج المساعدة الإنسانية التي وضعها الاتحاد الدولي منذ عام ١٩٩٤ لم تكن كافية. ويحث الاتحاد المجتمع الدولي على أن اتخاذ الإجراءات الدبلوماسية اللازمة لوقف الصراع. وأن يتوصل بأكبر قدر من الاستعجال، إلى حل سياسي يرسي دعائم الاستقرار ويضمن أمن وصالح الأشخاص والسكان المتأثرين. وحتى يتمكن الاتحاد الدولي وهيئات إنسانية أخرى من تقديم المساعدة، يلزم أن تقوم حكومات بلدان المنطقة والبلدان الأخرى بتنسيق الوصول إلى المناطق المتأثرة، ودعم الأنشطة التي يزمع القيام بها والالتزام إلى حد كبير بتعزيز ما حققه كثير من الأشخاص ومنظمات البلدان المتأثرة من نجاح، وعلى سبيل المثال، جمعية الصليب الأحمر في زائير، التي يواصل المتطوعون فيها تقديم المساعدة إلى اللاجئين نظرا لاضطرار آخرين إلى الرحيل.

٦٣ - واختتم كلامه قائلا إن أغلبية الأشخاص الذين تلقوا مساعدات في منطقة البحيرات الكبرى من النساء والأطفال، وينبغي توفير الحماية لهم بجميع الوسائل الممكنة. ولمواجهة الكارثة في منطقة البحيرات الكبرى يجب أن تتعاون جميع الهيئات الإنسانية ذات الصلة، والاتحاد الدولي مستعد للتصرف وفقا لولايته ومبادئه. والتعاون مع غيره من الهيئات، بفضل التأييد الكامل لجمعياته الوطنية وعددها ١٦٩ جمعية، ومنها تلك التي تعمل في البلدان المتأثرة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠